الأبعاد الجيوإقتصادية لسلوك روسيا الاتحادية تجاه العراق

The geoeconomic dimensions of the behavior of the Russian Federation towards Iraq

أ.م.د لطيف كامل كليوي

الباحث: ناجح كريم جودة

كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق

Assistant Prof: Latif Kamel Klewi

Researcher: Najeh Karim Judeh

Faculty of Education for Human Sciences, University of Al-Muthanna, Iraq

المستخلص:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة في توجهات روسيا الاتحادية إزاء العراق، لاسيما وان الاخير احتل أهمية كبيرة في التوجهات الجيوإقتصادية نظراً لما يتمتع به من مقومات اقتصادية كبيرة كالنفط ورأس والمال، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي المميز، إذ أن التوجه الروسي تجاه العراق يهدف الى ادامة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين كونها ترى بأن العراق يعد شريكاً اقتصادياً مهماً، لذا عملت روسيا الاتحادية على دعم العراق سياسياً واقتصادياً حتى بات من الشركاء الهامين بالنسبة لها وتم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية معه التي تهدف الى تطوير العلاقات بين الدولتين في شتى المجالات ومنها قطاع الطاقة الذي عملت روسيا على تفعيل العديد من العقود النفطية التي وقعت مع النظام السابق بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة والحصول على المزيد من الفرص الاستثمارية في هذا المجال، كما ان الحراك الجيوإقتصادي الروسي اهتم في موضوع مسارات انابيب نقل الطاقة بالتعاون مع محاورها الجيوبولتيكية (ايران وسوريا) نظراً لأهميته في تعزيز محاورها الجيوبولوتيكية في منطقة الشرق الاوسط.

الكلمات المفتاحية: الابعاد الجيوإقتصادية، سلوك روسيا الاتحادية، السياسة الخارجية لروسيا، العراق

Abstract:

The economic factor is one of the main factors in the orientations of the Russian Federation towards Iraq، especially since the latter occupied a great importance in the geoeconomic trends due to its great economic components such as oil، capital and capital، as well as the distinguished strategic location، as the Russian orientation towards Iraq aims to maintain relations The economic situation between the two countries as it sees that Iraq is an important economic partner، so the Russian Federation wor ،ed to support Iraq politically and economically until it became one of the important partners for it، and many economic agreements were concluded with it aimed at developing relations between the two countries in various fields، including the energy sector، which wor ،ed Russia is activating many of the oil contracts that it signed with the former regime with the aim of achieving great economic gains and obtaining more investment opportunities in this field. Strengthening its geopolitical sources in the Middle East.

Keywords: geoeconomic dimensions, behavior of Russian Federation, Russia's foreign policy, Iraq

المقدمة:

إن روسيا الاتحادية دولة كبرى ولديها العديد من المصالح والاهداف الاقليمية والدولية ومن أجل تحقيق هذه الاهداف استخدمت جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية ففي عقد التسعينيات حدث انقلاباً عميقاً في سياسية روسيا الخارجية على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي لاسيما بعد اقرار دستور الدولة الجديد مبدأ المنافسة على الاسواق العالمية بدل المواجهة الايديولوجية. لاسيما بعد وصول فلاديمير بوتين الى سدة الحكم في روسيا الذي عمل على تعزيز علاقات روسيا مع العراق. فقد شهدت العلاقات العراقية الروسية تطوراً كبيرً بإتجاه المصالح المشتركة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدولتين الساعتين إلى الحفاظ على ترسيم نتائج التعاون الممتدة إلى أكثر أربعة عقود مضت، لاسيما أن العراق يحتل أهمية جيوساسية في توجهات سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة كونها دولة نفطية، علاوة موقعة الاستراتيجي الذي ترغب روسيا في الوصول إلية لتحقيق مصالحها الجيو اقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول التعرف على تأثير الابعاد الجيوإقتصادية في سلوك روسيا الاتحادية تجاه العراق، يمكن صياغة المشكلة على النحو الاتي:

ما تأثير الابعاد الجيوإقتصادية في توجهات روسيا الاتحادية إزاء العراق ؟

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحث الاتي:

ارتبطت الأبعاد الجيوإقتصادية لتوجهات روسيا الاتحادية تجاه العراق بإمكانات العراق النفطية والفرص الاستثمارية في العراق والتي يمكن أن تسهم في تحسين واقع الاقتصاد الروسي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث كونه يركز على دراسة الابعاد الجيوإقتصادية لتوجهات روسيا الاتحادية تجاه العراق، لاسيما انها تسعى الى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق في المجالات الاقتصادية والعسكرية والخدمية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة مكانياً بدولة روسيا الاتحادية التي تمتد شمالي قارة آسيا والى الشمال الغربي منها الى قارة أوربا في الجزء الشرقي منها على مساحة 17075200كم2 وبين دائرتي عرض (41

– 82) شمالاً، وقوسي طول (19 – 169) غرباً، خريطة (1)، اما حدودها الزمانية فهي تمتد بين عامين (2003 – 2020).

هيكلية الدراسة:

جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث، تناول الاول تحقيق الشراكة الاقتصادية بين الدولتين، فيما تعرض المطلب الثاني الى الافادة من امكانات الطاقة العراقية، اما المطلب الثالث فقد خصص لدراسة الافادة من الامكانات الاستثمارية في العراق، فضلاً عن النتائج والتوصيات وقائمة مصادر.

خريطة (1) الموقع الفلكي لروسيا الاتحادية

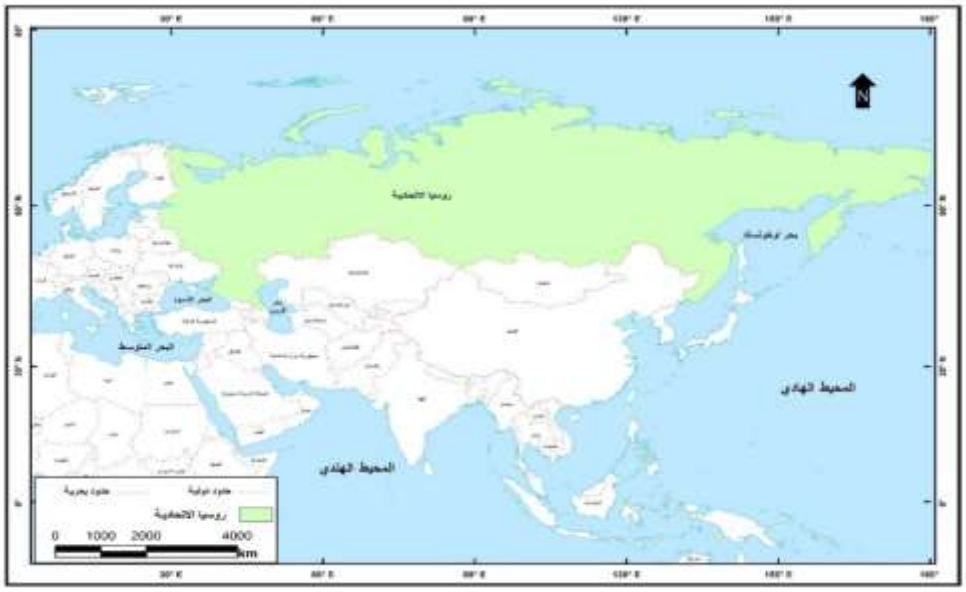

المصدر: مجموعة مؤلفين، أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس الثقافية، بغداد، 2005، ص52.

المبحث الأول: تحقيق الشراكة الاقتصادية بين الدولتين:

روسيا الاتحادية سعت الى تعزيز العلاقات مع العراق عبر عقد مجموعة من الاتفاقيات المشتركة التي هدفت الى زيادة حجم الصادرات الروسية الى العراق فضلاً عن تنشيط الاستثمارات الروسية في القطاع الخدمي العراقي. ولأجل الالمام بالموضوع سيتم دراسة بالشكل الآتي:

اولاً: استمرار العلاقات الاقتصادية بين الدولتين:

ادت روسيا دور واضح ومؤثر في الأزمة العراقية عام 2003، علاوة على العمل توطيد علاقاتها مع الدولة لكي تحافظ عليها كحليف من جانب وجودها كقوة عالمية مؤثرة لا يمكن تجاهلها

العالم عامة والشرق الأوسط والعراق خاصةً [1]. زد على ذلك عارضت روسيا التوجهات العدائية للولايات المتحدة ضد العراق، إذ رفضت شن عدوان عسكري ضد العراق عام 2003 على الاعتراض الروسي جاء نتيجة اعتبارات اقتصادية واستراتيجية كونها تخشى من زيادة التمركز العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي من جهة وسيطرتها على امدادات الطاقة في تلك المنطقة من جهة اخرى [2]. لذا سعى الرئيس بوتين في عام 2001 في مجال ميادين التجارة والطاقة تعد من الميادين التي اهتمت بها روسيا في توجهاتها الخارجية تجاه دول الخليج العربي عامة والعراق خاصةً، فضلاً عن زيادة مستوى التنسيق ما بين الطاقة العالمية، والعمل على الاستفادة من رؤوس الأموال الخليجية وفتح مجال الاستثمار في روسيا بغية وتحسين الأداء الاقتصاد الروسي [3]. وعليه يمكن القول إن العراق يقع ضمن الدائرة الواسعة ذات الاهداف والاهتمام الروسي خاصة في مجال مصادر الطاقة والمكانة الجيوستراتيجية المهمة والدور في الخطط المستقبلية، ناهيك عن المصالح المتبادلة بين الدولتين[4]. ومن هنا يبرز العراق كأحد الاطراف المهمة المستهدفة في الاستراتيجية الروسية بغية الحصول على موطئ قدم تمكن روسيا من إداء دور جيوبولتيكي في جوارها الجغرافي [5]. وعلى هذا الأساس عملت روسيا على تعزيز علاقاتها مع العراق ودعمه وإقامة شراكة اقتصادية تجلب لها عائدات مالية تساعدها في تحسين وضعها الاقتصادي [6].

وبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 تخوفت روسيا على مصالحها في الدولة ولاسيما عقودها ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء ذلك البرنامج الذي اصدرته الامم المتحدة والذي تم تبنيه في قرار مجلس الامن الدولي رقم (986) عام 1995، وعليه تحركت روسيا وارسلت

---

[1] اسعد عبد الوهاب عبد الكريم واخرون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط 1، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، 2021، ص132.

عبد الكريم، اسعد عبد الوهاب واخرون (2021): بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط 1، بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية، ص132.

[2] عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام 2001، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، جامعة بغداد، 2016، ص201.

[3] المصدر نفسه، ص202.

[4] حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الروسي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2022، الجامعة المستنصرية، 2019، ص24.

[5] المصدر نفسه، ص26.

[6] سليم كاطع علي، محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد 2003، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

(30) دبلوماسياً إلى بغداد بهدف إجراء تواصل مع مجلس الحكم العراقي بمساعدة شركائها في فتح مكاتب تمثلها في العراق لول مشاريعها في الدولة [1].

وعنده تشكيل أول حكومة عراقية مؤقته برئاسة السيد اياد علاوي حرصت روسيا على دعمها للحكومة الوليدة وأبعادها عن التدخلات الخارجية [2]. وهي بذلك تريد الحد من التفرد الامريكي في الملف العراقي وترغب بالدخول في تفاعلات العراق السياسية والاقتصادية والامنية بل تعمل تشكيل محور جديد لها يضم العراق وسوريا وإيران تفيد منهُ في احداث تغيرات جيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بالمقابل يلحظ ان العراق يرحب العودة الروسية القوية واشراكها بالقضايا الدولية ومنها الملف العراقي[3].

ثانياً: زيادة مستوى التبادل التجاري بين الدولتين:

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 استطاعت روسيا الاتحادية من استئناف العلاقات مع العراق، لاسيما ان رفع العقوبات عن العراق فتح مجال التعاون مع الجانب العراقي لتطوير العلاقات التجارية بين الدولتين، فضلاً عن ذلك ان القيادة الروسية تسعى لتوسيع افاق التعاون الاقتصادي مع العراق [4]. واكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) استعدادا روسيا لتوسيع التعاون التجاري بين الدولتين ودفع عجلة العمل مع العراق، مؤكد ان الجانبين الروسي والعراقي يمتلكان افاق كبيرة في هذا المجال، وأعرب الرئيس الروسي أن بلادة لديها رغبة كبيرة من اجل توسيع تعاونها الاقتصادي مع العراق[5].

لقد سعت روسيا الى تعظيم مكاسبها الاقتصادية في العراق حتى اصبحت ثاني أكبر مورد للأسلحة الى الدولة بعد الولايات المتحدة الامريكية علاوة على دعمها لها في محاربة الارهاب وبناء

---

[1] هانا توني، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، مركز البيان لدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص13.

[2] مثنى علي المهداوي، أثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية – العراقية المعاصرة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 31، 2009، ص12 – 13.

[3] حيدر عبدالله عباس المياحي، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، 2020، ص263.

[4] عبد الكريم عبد الجبار الثابت، السياسية الخارجية الروسية حيال العراق في عهد بوتين، مركز العراق للدراسات، ط1، بغداد، 2018، ص291.

[5] مهند خليل خلف، اثر العامل الاقتصادي في علاقات روسيا الدولية الخليج العربي (انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2015، ص74.

مؤسسات الدولة [1]. بالمقابل عمل العراق على الانفتاح على روسيا وزيادة افق التعاون معها على المستوى الاقتصادي والعسكري وهذا ما اكده وزير الخارجية الروسي سيرخي لفروف على هامش زيارة رئيس الوزراء الاسبق السيد حيدر العبادي الى روسيا في عام 2015 [2]. علاوة على توقيع العراق وروسيا على (16) اتفاقية ومذكرة تفاهم في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية في عام 2019 فضلاً عن الاتفاق على عقد اجتماعات دورية الى اللجنة العليا المشتركة بين الدولتين[3]. ومن أبرز سمات العلاقات الاقتصادية الروسية العراقية الآتي[4]:

أ- تنشيط تجارة السلاح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فان العراق تاريخياً يعد من أهم الدول المستوردة للسلاح الروسي، لذلك عملت روسيا على استعادة أهم الأسواق لتجارة السلاح الروسية في المنطقة.

ب-تعزيز العلاقات التجارية مع الحكومة العراقية بغية الحفاظ على مصادر التعاون، لاسيما في المجال العسكري، وان العراق يعد صديقاً تاريخياً لروسيا في الشرق الاوسط.

ج- تراجع الدور الأمريكي وتخلي الولايات المتحدة الامريكية عن العديد من حلفائها في المنطقة العربية هذا مع توتر العلاقات مع دول اخرى وبالتالي سنحت الفرصة لروسيا الاتحادية من أجل استعادة دورها ايام الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يوازي الدور الأمريكي في المنطقة ككل.

د- التحولات الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط بدأت بما يسمى (ثورات الربيع العربي) وتداعيتها في المنطقة، فضلاً عن الصراع السوري وتعدد أبعاده، وتلك الأحداث ساهمت بدور كبير في تصاعد الوجود الروسي في المنطقة العربية.

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ بنسبة (١٤%)، في حين تراجع حجم التبادل التجاري إلى نحو 0.8 مليار دولار بنسبة (٦%)، ويرجع ذلك إلى الازمة المالية العالمية، في حين بلغت أعلى نسبة تبادل تجاري بين البلدين ٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ و٢٠٢٠ بنسبة (٢٩%) على التوالي، جدول (1).

---

[1] ربا عبادة مسودة، السياسية الخارجية الروسية تجاه العراق (2000 – 2017)، مجلة القضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، العدد الاول، برلين، المانيا، 2019، ص77.

[2] احمد طاهر، روسيا والعراق... تعاون قائم وتوازن مطلوب، مركز الخليج للأبحاث، العدد 100، 2015، انظر الرابط: https//arad.Sa/index. php

[3] اسامة مهدي، العراق وروسيا يوقعان اتفاقيات تعاون في الطاقة والتجارة وتكنلوجية المعلومات، الشبكة الدولية لمعلومات الانترنيت من خلال الرابط التالي: https// elaph. com/ amp/ Web/News.

[4] خضير عباس عطوان، البعد السياسي في العلاقات العراقية الروسية، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص38.

جدول (1): حجم التبادل التجاري الروسي العراقي للمدة 2001 – 2020

ت	السنة	حجم الصادرات مليار دولار	النسبة%
.1	2001	2	14
.2	2004	2	14
.3	2008	8 ،0	6
.4	2012	4	29
.5	2014	2 ،0	1
.6	2018	1	7
.7	2020	4	29
المجموع		14	100

المصدر: 1- فاطمة حسين فاضل المفرجي، مصدر سابق، ص338 – 339؛ 2-خضير عباس عطوان، مصدر سابق، ص9 وص21.

صفوة القول ان السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق اخذت بعداً جيواقتصادياً يهدف الى إدامة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين كونها ترى العراق شريكاً اقتصادياً مهماً، لذا عملت على الضغط على الولايات المتحدة الامريكية والحد من تفردها بإدارة العملية السياسية في الدولة من جانب والانفتاح على العراق ودعمة سياسياً واقتصادياً حتى بات الشريك الثاني في تصدير الاسلحة له بعد الولايات المتحدة وعقد الاتفاقيات الاقتصادية معه من جانب اخر.

المبحث الثاني: الافادة من امكانات الطاقة العراقية:

أسهمت توجهات روسيا الاقتصادية في تطوير العلاقات بين الدولتين في شتى المجالات ومنها قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) إذ عملت روسيا على أعادة تفعيل العقود النفطية التي وقعت من النظام السابق بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة والحصول على فرص استثمارية جديدة في هذا القطاع. ولأجل الإحاطة بالموضوع سيتم تناوله بالشكل الاتي:

أولاً: رفع مستوى التنسيق العراقي الروسي في تحديد أسعارالنفط:

يعد النفط مادة حيوية وسلعة استراتيجية ذات أهمية كبيرة للصناعة والتجارة إذ ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد وأطلق عليه الذهب الأسود لأهميته الكبيرة إذ كان له اثر كبير

وواضح في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، ومن الممكن إن تكون صدمة نفطية واحدة تعمل على شل الاقتصاديات القائمة وتحدث حركة فاعلة فيها [1]. لاسيما أن سعر النفط يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية إذ انها تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار مما ينعكس على أسعار النفط وبالتالي تكون غير مستقرة، إذ أصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على الصعيد العالمي منذُ سبعينيات القرن العشرين [2]، وبالتحديد بعد الارتفاع الكبير في أسعا النفط في سنتين 2006 – 2007، إذ بلغت ذروتها فقد تراوح سعر البرميل بين (147 – 150) دولار، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى أسعاره حتى وصلت الى ما دون (40) دولار أمريكي في كانون الأول 2008 فاقداً بذلك نحو (110) دولار للبرميل الواحد، بسبب الأزمة المالية التي حدثت للاقتصاد العالمي، مما تركت آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد النفطي [3]. على إن موضوع العرض والطلب يعد من العوامل الهامة في تحديد أسعار النفط، كلما يزداد الطلب ويقل العرض عن مستوى الحاجة العالمية هنا ترتفع الأسعار، وإذا قل الطلب وازداد العرض النفطي تنخفض أسعار النفط، إذ تعرضت الأسواق العالمية الى التخمة عندما يزداد العرض ويقل الطلب، ومن ثم تنهار أسعار النفط بشكل كبير [4]. وعليه حرصت روسيا الاتحادية على ضبط أسعار النفط عبر التعاون مع دول أوبك ومنها العراق [5]. إذ أخذت تتفاوض مع كل من العراق والمملكة العربية السعودية من أجل السيطرة على سوق الطاقة لاسيما إن هاتين الدولتين يمتلكان أكبر الاحتياطات النفطية في العالم [6]. ففي عام 2016 تم الاتفاق على تقليل الأنتاج النفطي بشكل جماعي من أجل أعطاء دفعة لأسعار النفط العالمية، وقد حقق الاتفاق هدفه إذ رفعه سعر البرميل الواحد من (40) دولار الى (65) دولار في اقل من سنة [7].

---

[1] علي إسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 25، جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2019، ص325.

[2] خطاب عمران صالح واسحق يوسف حمدان، تطورات اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004 – 2015، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعه تكريت، 2017، ص56.

[3] سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة، مظاهر وأشكال انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، جامعة بغداد، 2003، ص5.

[4] رضا عبدالجبار الشمري، حرب اسعار النفط واثرها في الاقتصاد الريعي – العراق أنموذجاً –، مجلة القادسية للعلوم الأنسانية، المجلد العشرون، العدد 2، جامعة القادسية، 2017، ص119.

[5] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص72 – 73.

[6] بيكا واستر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2019، ص5 – 6.

[7] وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى، جيوبلوتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الاوسط، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2019، ص357.

إن التوجه الروسي حيال منطقة الخليج عامةً والعراق خاصةً يحمل بين طياته آليات عمل مشتركة للتحكم بالسياسة السعرية للنفط عبر تنسيق الجهود بهدف تحديد مستويات الأنتاج [1]. إذ ادركت روسيا هذه الأهمية عن طريق استخدام الأدوات الطاقوية واعتمدت عليها كأداة أساسية من اجل زيادة النفوذ وتصدير صورة روسيا للعالم بأنها دولة كبرى لها تأثير على السياسة العالمية [2]. لقد ركزت روسيا على التعاون مع كبار المنتجين للطاقة لاسيما الدول الخليجية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي ومنها العراق والتنسيق معها عبر انشاء منتدى لكبار الدول المنتجة للطاقة [3]. على إن التراجع في اسعار النفط وضع الدول المصدرة للنفط الى ان تعمل على زيادة التعاون فيما بينها من أجل دعم اسعار النفط ورفعها [4].

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان روسيا الاتحادية كانت ومازالت تعمل على ضبط السياسة السعرية لمصادر الطاقة الاحفورية النفط والغاز الطبيعي، بالتعاون مع اهم منتجي الطاقة على المستوى العالمي (دول الخليج العربي النفطية ومنها العراق المهتم اصلاً برفع اسعار النفط كونه بحاجة ماسة لها في اعمار الدولة المتضررة من حرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة ضده في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ثانياً – تعظيم الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة الاحفوري العراقي:

تعد الثروات المعدنية من مصادر الطاقة المهمة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي وتعد من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ يشتد الصراع من أجل الحصول عليها مما اثر على الامن والاستقرار العالميين [5]. أضف إلى ذلك إن النفط يعد من المعادن الاستراتيجية الهامة في النشاط الاقتصادي وعامل مؤثر في سياسة الدول واستقلالها او قوتها وضعفها[6]. علاوة على أهميته السياسية والاجتماعية والعسكرية والحضارية، بل أصبح استهلاك الطاقة من اهم معايير التقدم الحضاري

---

[1] جيمس سادلان وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2017، ص7.

[2] سوزي رشاد، آمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد14، العدد الثالث عشر، جامعة بنى سويف، 2022، ص147.

[3] المصدر نفسة، ص139.

[4] غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط الأسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز بروكنجز الدوحة، بحث منشور، قطر، 2015، ص1.

(5) Ridder. D.M. the Geopolitics of Mineral Re Sources for Renewable Energy, Technologies، Institute for Advanced Study and Jacobs university Bremen Germany, (2013), p2.

[6] عبد المنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989، ص56.

والاقتصادي للدول [1]. والحال نفسه يسري على الغاز الطبيعي الذي لا يقل في أهميته عن النفط إذ يؤثر في السياسة الدولية ولهُ دور كبير وواضح في بناء كيان الدولة ومسيرة تطورها وقوتها [2]. ناهيك عن كونهُ مصدراً مهماً لطاقة الكهربائية ودخوله في العديد من القطاعات الأخرى كونه مادة أولية للعديد من الصناعات المختلفة [3].

ومن هذا المنطلق سعت روسيا الاتحادية الى تعظيم استثماراتها في قطاع الطاقة الأحفوري لاسيما في التنقيب والتكرير، علاوة على مد أنابيب نقل الطاقة [4]. وعملت روسيا على تقديم المساعدات الى العراق عبر الشركة لوك أويل الروسية في إعادة تأهيل الصناعة النفطية العراقية، إذ وقعت مذكرة تعاون بين هذه الشركة ووزارة النفط العراقية عام (2004) التي قامت بتدريب (150) مهندس وفني عراقي من الكوادر النفطية، ناهيك عن أرسال متدربين الى جامعتي النفط في موسكو وأقليم بشكيريا [5].

وانصب الرهان الروسي الأهم على العودة الى حقول النفط العراقية التي باتت محط انظار الشركات العالمية المتنافسة، وبالفعل حصلت روسيا وتحديداً شركة لوك اويل على عقد في حقل غرب القرنة بالشراكة مع شركة نرويجية في عام 2009 كان نصيب الشركة الروسية في نحو 85% من قيمة العقد[6]. وحصلت شركة غازابروم الروسية على عقد تأهيل حقل بدرة في محافظة واسط[7].

وعند اعلان العراق جولة التراخيص للتطوير مجموعة من الحقول النفطية منها (حقل غرب القرنة، حقل بخمة، حقل القيارة، حقل الغراف، حقل مجنون، حقل حلفايا) تقدمت الشركات الروسية للمساهمة في تأهيل حقول النفط المشمولة بجولة التراخيص وحصلت اربع شركات على عقود استثمارية وكان ذلك محط ارتياح روسيا الاتحادية وشركاتها العاملة في العراق[8]. ووقعت شركة لوك

---

[1] رضا عبدالجبار الشمري، حرب أسعار النفط واثرها في الاقتصاد الريعي – العراق انموذجاً –، مصدر سابق، ص115.

[2] عبد المنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص114.

[3] كريم سالم حسين الغالبي، استثمار الغاز الطبيعي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص4.

[4] خضير عباس عطوان وآخرون، مصدر سابق، ص23.

[5] علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية _ الروسية (1991 – 2011)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص232.

[6] عبدالجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2011، ص35.

[7] عبدالكريم عبدالجبار الثابت، مصدر سابق، ص294.

[8] بلال طلال حمد الجوادي، السياسية الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة،، جامعة النهرين، 2016، ص150.

اويل في بغداد اتفاقية خاصة بالموارد (الهيدروكربونية) واستخراجها في محافظتي النجف والمثنى مع مساهمة شركة نفط روسية اخرى وهي شركة باش، وتجدر الاشارة الى إن الانفتاح العراقي على الشركات النفطية الروسية يعود الى إن تلك الشركات تعرض الشروط الايجابية التي تناسب العراق[1].

ويذكر إن حجم الاستثمارات الروسية في تطوير قطاع النفط والغاز وصل الى (30) مليار دولار [2]. وفي عام 2018 حصلت شركة (روسنفت) الروسية على استثمارات في حقول كركوك، وبحسب المؤشرات فأن الشركات الروسية تعمل على زيادة استثمارها في قطاع الطاقة العراقي [3].

وعليه لقد تمكنت روسيا من استعادة نفوذها الاقتصادي واستثمارها لاسيما في مجال الطاقة إذ ان للشركات الروسية دوراً كبيراً في تعميق العلاقة بين الدولتين من خلال العقود المبرمة مع الحكومة العراقية فضلاً عن رفع القدرات الاقتصادية لروسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العقوبات الأمريكية على الشركات الروسية والأفراد بعد الأزمة الأوكرانية عام 2014م[4].

أما بخصوص التعاون الروسي مع حكومة اقليم كوردستان العراق في قطاع الطاقة الأحفورية يعرف عن الحكومة الروسية انها تتبع السياسة البراغماتية إذ تعمل على إقامة علاقات رسمية مع اقليم كوردستان إذ بدأت بفتح قنصليتها في أربيل منذ عام 2007، بهدف تسهيل المهمة مع الاقليم الذي رحب بفتح العلاقات التجارية وبالفعل حصلت شركتي لوك اويل وغازبروم على عقد تطوير حقل كارميان جنوبي الأقليم اضف الى ذلك حصول شركة روس النفطية الروسية على عقد بقيمة (1، 4) مليار دولار لتطوير أنتاج النفط في أقليم كوردستان العراق [5]. وأبرمت شركة روسنفت مع حكومة الأقليم في فبراير / 2017 عقداً لبيع وشراء النفط للمدة من 2017 – 2019 بلغت قيمته (3) مليار دولار، وقد قدمت الشركة مبلغ مقدمه (1، 3) مليار دولار لحكومة الأقليم ضمن عقد لتوريد نفط الأقليم، وحصلت شركة روسنفت على عقد لأنشاء خطوط أنابيب للغاز في الأقليم بهدف تزويد محطات الطاقة والمصانع المحلية بالغاز [6]. وعملت روسيا الاتحادية على تخفيف حدة التوتر

---

[1] أسامة مرتضى باقر وفاطمة محمد رضا، العلاقات الروسية العراقية ما بعد حقبة صدام وانعكاساتها على المنطقة، ط1، مركز العراق للدراسات، 2014، ص154.

[2] عبدالكريم عبدالجبار الثابت، مصدر سابق، ص335 – 336.

[3] اسعد عبدالوهاب عبدالكريم وسيف نصرت توفيق، مصدر سابق، ص130.

[4] فاطمة حسين فاضل المفرجي، تطوير العلاقات الروسية _ العراقية للمدة (2011 – 2019)، مجلة العلوم السياسية، العدد 62، 2021، ص339.

[5] المصدر نفسة، ص339 – 340.

[6] مصطفى أراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص29 – 34.

بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الأقليم وتعزيز فرص التفاهم المبدئي بشأن استئناف صادرات النفط في أقليم كوردستان مما ساعدها في تنفيذ مشاريعها النفطية في العراق دون وجود عوائق [1].

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن روسيا الاتحادية نجحت جيواقتصادياً في تعاملها مع العراق، إذ تمكنت من الحصول على استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة العراقي بلغت زهاء (30) مليار دولار قابلة لزيادة لاسيما بعد الحضور الكبير لشركات الروسية في جولات التراخيص.

ثالثاً: الرغبة الروسية في ضم العراق الى شبكة انابيبها لنقل الطاقة:

تمثل الطاقة لروسيا الاتحادية دافعاً كبيراً وأهمية قصوى إذ كانت سبباً مباشراً لاندفاعها تجاه منطقة الشرق الأوسط ولاسيما منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط والغاز ومنها العراق الذي يمتلك خزيناً كبيراً من النفط والغاز الطبيعي وبمواصفات عالية مما جعله منطقة تنافس بين الدول الكبرى، فمن يحكم قبضته على النفط الخليجي يسيطر على أمن الطاقة في العالم، إذ إن روسيا قرأت خارطة السياسة وتعلمت الدرس من انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، إذ كان ذلك بسبب عدم توظيف قطاع الطاقة العالمي بشكل مناسب لذا عملت روسيا على أحكام قبضتها على مسارات أنابيب نقل النفط والغاز [2]. لكون خطوط أنابيب نقل النفط والغاز تُعد احد العوامل المهمة التي تؤثر على اقتصاديات الدول وعليه يلحظ أنها تعمل على توجيه مسارات تلك الأنابيب بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها على مستوى العالم عامةً ومنطقة الشرق الأوسط خاصةً [3]. هذا كجزء من الاستراتيجية الروسية التي تهدف الى السيطرة على اسواق النفط والغاز والتأثير الفعال على عقودها وأسعارها وهذا ما يعمل على تحقيقه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين [4].

ويذكر إن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في عام 2009 بدعم قطر لأنشاء خط أنابيب يمتد من قطر عبر الأراضي السعودية والأردن ثم الى سوريا ثم الى تركيا، فأوربا، وبناءً على المشاورات الروسية السورية رفض الرئيس السوري بشار الأسد التوقيع على هذا المشروع، وبدلاً من ذلك دفعت روسيا ايران والعراق وسوريا الى أنشاء أنبوب لنقل الطاقة ينطلق من ايران ويمر بالعراق ثم الى سوريا والبحر المتوسط، خريطة (2)، ولعل اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 جاء كرد مباشر بعد رفض الرئيس بشار الأسد المقترح القطري وقبوله بالمشروع الذي اقترحته روسيا وخير دليل على ذلك إن الدول التي افتعلت الأزمة وشاركت فيها نفسها اطراف المشروع الأمريكي القطري

---

[1] رسلان ما ميدوف، مصدر سابق، ص10.

[2] عبدالكريم عبدالجبار الثابت، مصدر سابق، ص67.

[3] عبدالجبار أسماعيل أبراهيم، مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية التعاون والصراع، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 3، جامعة احمد دراية، الجزائر، 2018، ص6.

[4] وسيم خليل قلعجية، مصدر سابق، ص195.

[1]، وتدعم روسيا أحياء ملف أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية مع ميناء بانياس السوري وقد رحب العراق بهذا المشروع مع اشتراط وجود تسهيلات من الجانب السوري مع المساهمة في تكلفة المشروع، ويذكر إن السفير الروسي في بغداد اجرى العديد من الحوارات مع قادة الكتل السياسية العراقية من أجل الشروع بتنفيذ هذا المشروع [2].

وتجدر الأشارة الى إن العراق بحاجة ماسة لهذه الخطوط المقترحة جميعها لزيادة منافذ تصدير نفطه، علماً إن تلك المشاريع هي قيد التشاور بين الجهات ذات العلاقة في الدولة من جانب والفواعل الأقليمية والدولية المؤثرة في القرار العراقي من جانب اخر [3].

بناءً على ما تم ذكر يمكن القول إن الحراك الجيو إقتصادي الروسي أزاء العراق لم يغفل موضوعة مسارات أنابيب نقل الطاقة، إذ عملت روسيا بالتعاون مع محاورها الجيوبولوتيكية (ايران وسوريا) على رفض المشروع الأمريكي القطري بنقل الطاقة الى اوروبا واستبداله بالمشروع الأيراني العراقي السوري كونه يضعف سطوة الولايات المتحدة على سوق الطاقة من جانب ويعزز أهمية محاورها الجيوبولوتيكية في منطقة الشرق الأوسط من جانب أخر.

خريطة (2): مشاريع انابيب الطاقة المدعومة من روسيا الاتحادية

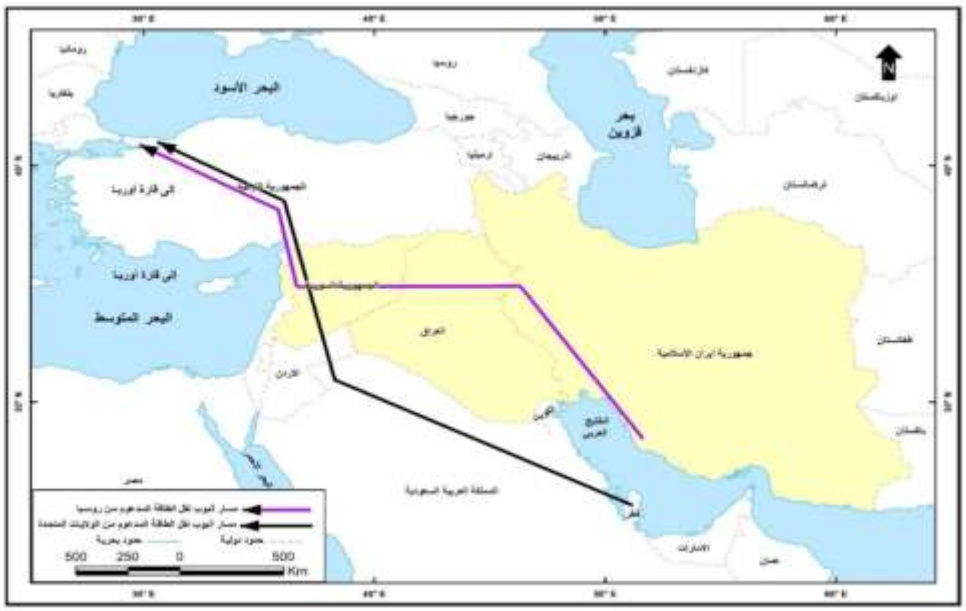

المصدر: عباس الزين، الطاقة كسلاح دفاعي.. مسار الغاز الروسي من سيبيريا الى واشنطن، شبكة الميادين، متاح على الرابط التالي: https//www. Almaydeen. net/news/Politics.

[1] عباس الزين، الطاقة كسلاح دفاعي.. مسار الغاز الروسي من سيبيريا الى واشنطن، شبكة الميادين، متاح على الرابط التالي: https//www. Almaydeen. net/news/Politics.

[2] روسيا تضغط لأحياء مشروع انبوب النفط العراقي الى سوريا، سكاي نيوز عربية.

[3] ضياء حسون، هل تستطيع روسيا إعادة إحياء انبوب النفط العراقي السوري، سوبتينك عربي.

المبحث الثالث: الأفادة من الأمكانات الاستثمارية في العراق:

تعد روسيا الاتحادية من الدول الكبرى ولديها أهداف ومصالح إقليمية ودولية وتسعى الى تحقيقها عن طريق استخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إذ إن أساس السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور بغية الوصول الى الأهداف المنتقاة، يؤدي الاقتصاد دوراً كبيراً في تحديد قوة الدولة، إذ إن القوة الاقتصادية في العالم اليوم تعد قوة مؤثرة في الساحة الدولية بعد تراجع القوة العسكرية لمصلحة القوة الاقتصادية في أدارة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية وتشكل التجارة والاستثمار أحد الجوانب المهمة في قوة الدولة الاقتصادية بل تعد من المحددات الرئيسة في صياغة العلاقات الأقليمية والدولية إذ انصب الاهتمام الروسي على الاستثمار في المنطقة العربية بشكل عام والعراق بصفة خاصة [1]. إذ إن الطاقة الكهربائية تؤدي دوراً مهماً وحيوياً لا غنى عنهُ كونها تسهم في دفع عملية التنمية المستدامة الى الأمام وذلك لارتباطها بالقطاعات الأنتاجية والبيئية والخدمية، لذا فأن قطاع الطاقة الكهربائية يعد شريان الحياة الاقتصادية [2]. وتمتاز بكونه من أنظف أنواع الطاقة إذ أنها تختلف عن مصادر الطاقة الناتجة من الوقود السائل او الصلب او الغازي الذي يولد الملوثات وهي غير قابلة للخزن [3].

يعاني قطاع الطاقة الكهربائية في العراق من مشاكل ومعوقات كثيرة، إذ اصبح توفير التيار الكهربائي من ابرز التحديات والمصاعب التي تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، على الرغم ان العراق تتوفر فيه الظروف المناسبة للتطوير منظومة الكهرباء من الطاقات المتجددة كالطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية، فضلاً عن حقول الغاز الذي أصبحت الركيزة الأساسية في عمليات توليد الطاقة الكهربائية في العالم، لاسيما وان الغاز يعد من الطاقات الصديقة للبيئة [4]. أضف الى ذلك يعد قطاع الطاقة الكهربائية جاذباً للمستثمرين لاسيما بعد الأضرار الكبيرة التي تعرض لها ذلك القطاع في عام 2003 [5].

الأمر الذي حفز روسيا الاتحادية على عرض خدماتها من اجل تطوير قطاع الكهرباء في الدولة وبالفعل حصلت شركة تكنوبروم اكس بورت في عام 2003 على عقد ترميم وبناء المحطة

---

[1] عبد الكريم عبدالجبار الثابت، مصدر سابق، ص315.

[2] سالم عبد الحسن رسن وحيدر خزعل علي مهدي، الربط الكهربائي الدولي وأميته بالنسبة للعراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 28، جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2021، ص572.

[3] أمثال طالب فرج وعلاء محسن شنشول، خطوط الطاقة الكهربائية ودورها في توزيع ونقل التيار الكهربائي عبر الشبكة الوطنية في محافظة بغداد، مجلة الآداب، العدد 135، جامعة بغداد، 2020، ص403.

[4] علي عبد الكاظم دعدوش، الطاقة المتجددة بين محدودية الاستعمال ومعالجة ازمة الكهرباء في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 26، العدد 122، جامعة بغداد، 2020، ص394.

[5] عبد الكريم عبدالجبار الثابت، مصدر سابق، ص319.

الكهروحرارية في مدينة اليوسفية الواقعة على مسافة 45 كم الى الجنوب من العاصمة بغداد، وفي آيار/2010 أبرمت وزارة الكهرباء العراقية عقود جديدة مع الشركات الروسية لتطوير المحطات الكهربائية، علاوة على بناء محطة بطاقة إنتاجية بلغت (630) ميگًا واط، علاوة على حصول شركة إينتر إنيرجي سيرفس (Inter Energy Services) الروسية على عقد لتحديث محطة الناصرية الكهروحرارية، وفي تموز/2007 عُمل على إعادة شركة سيلوفي ماشيني (Silovye Mashing) الروسية من اجل عقداً وقع مع العراق عام 2001، وتعهدت بموجبه تزويد محطة العظيم الكهربائية بتوربينين، ناهيك عن معدات وأجهزة تم التعاقد عليها في السنة ذاتها بقيمة 8 مليون دولار [1].

وحصلت الشركات الروسية على عقود لتأهيل الطاقة الكهربائية في الوسط والجنوب العراقي فضلاً عن توقيع اتفاقيات استراتيجية بين الدولتين عام 2016 في مختلف المجالات ولاسيما في مجال الطاقة الكهربائية إذ حصلت الشركات الروسية ومنها (سيلفيا ماشيني وتكنويوروم) على عقد لتوسيع محطة كهرباء الهارثة في محافظة البصرة فضلاً عن بناء محطات أضافية [2].

خلاصة القول شكل قطاع الكهرباء العراقي عنصر جذب للشركات الروسية التي حرصت على الافادة من الامكانات الاستثمارية في هذا القطاع في اطار توجه جيوإقتصادي لصانع القرار الروسي الذي وضف امكانات الدولة من أجل تعظيم مكاسبه الجيوإقتصادية في العراق على مختلف القطاعات ومنها قطاع الكهرباء.

النتائج:

1- كشفت الدراسة أن روسيا تسعى الى تعظيم مكاسبها الاقتصادية في العراق حتى اصبحت ثاني أكبر مورد للأسلحة الى الدولة بعد الولايات المتحدة الامريكية علاوة على دعمها لها في محاربة الارهاب وبناء مؤسسات الدولة.

2- بينت الدراسة أن اعلى نسبة تبادل تجاري بين الدولتين بلغ (4) مليار دولار عام 2012 و2020 على التوالي.

3- اوضح البحث إن روسيا الاتحادية نجحت جيوإقتصادياً في تعاملها مع العراق، إذ تمكنت من الحصول على استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة العراقي بلغت زهاء (30) مليار دولار قابلة لزيادة لاسيما بعد الحضور الكبير لشركات الروسية في جولات التراخيص.

4- إن الحراك الجيوإقتصادي الروسي أزاء العراق لم يغفل موضوعة مسارات انابيب نقل الطاقة، إذ عملت روسيا بالتعاون مع محاورها الجيوبولوتيكية (أيران وسوريا) على رفض المشروع الامريكي

[1] عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سابق، ص33.

[2] بلال طلال حمد الجوادي، مصدر سابق، ص148.

القطري بنقل الطاقة الى اوروبا واستبداله بالمشروع الايراني العراقي السوري كونه يضعف سطوة الولايات المتحدة على سوق الطاقة من جانب ويعزز أهمية محاورها الجيوبولوتيكية في منطقة الشرق الأوسط من جانب أخر.

5- شكل قطاع الكهرباء العراقي عنصر جذب للشركات الروسية التي حرصت على الافادة من الامكانات الاستثمارية في هذا القطاع في اطار توجه جيواقتصادي لصانع القرار الروسي الذي وضف امكانات الدولة من أجل تعظيم مكاسبه الجيواقتصادية في العراق على مختلف القطاعات ومنها قطاع الكهرباء.

المقترحات:

1- ان تعزيز العلاقات الروسية-العراقية سينعكس ايجابا على الدولتين وبالتالي فانهما مدعوتين الى مزيد من التعاون والعمل المشترك وعلى المستويات كافة لأهمية ذلك الامر بالنسبة لهما في ظل النظام الدولي الحالي الذي يشتد فيه الصراع من أجل الهيمنة والزعامة العالمية.

2- ضرورة عمل العراق على تحسين الواقع الاقتصادي في الدولة وزيادة فاعلية الانشطة الاقتصادية عبر التعاون مع روسيا الاتحادية التي تمتلك الخبرة الكافية لتحسين اداء الدولة الاقتصادي وجعلها قادرة على مواجهة الازمات التي كانت وما زالت تعترض طريقها منذ عام 2003.

3- الافادة من الشركات الروسية في تطوير الصناعة النفطية العراقية والتوسع الافقي والعمودي فيها مما سيعطي اقتصاد الدولة المرونة الكافية ويسهم في تنويع مصادر الدخل.

4- على صانع القرار السياسي العراقي أن يدعم توجهات روسيا الاتحادية الرامية الى تحقيق التوازن في النظام الدولي كون ذلك الأمر سيسهم في تعزيز الامن والاستقرار العالميين.

قائمة المصادر والمراجع:

1) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم واخرون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط 1، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، 2021.

2) عبد الكريم، اسعد عبد الوهاب واخرون (2021): بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط 1، بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية.

3) عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام 2001، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، جامعة بغداد، 2016.

4) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الروسي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2022، الجامعة المستنصرية، 2019.

5) سليم كاطع علي، محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد 2003، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https// Annaba. org /Arabic/ authors articles.

6) هانا توني، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، مركز البيان لدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.

7) مثنى علي المهداوي، اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية _ العراقية المعاصرة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 31، 2009.

8) حيدر عبدالله عباس المياحي، التحليل الجغرافي السياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، 2020.

9) عبد الكريم عبد الجبار الثابت، السياسية الخارجية الروسية حيال العراق في عهد بوتين، مركز العراق للدراسات، ط1، بغداد، 2018.

10) مهند خليل خلف، اثر العامل الاقتصادي في علاقات روسيا الدولية الخليج العربي (انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، 2015..

11) ربا عبادة مسودة، السياسية الخارجية الروسية تجاه العراق (2000 – 2017)، مجلة القضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، العدد الاول، برلين، المانيا، 2019

12) احمد طاهر، روسيا والعراق... تعاون قائم وتوازن مطلوب، مركز الخليج للأبحاث، العدد 100، 2015، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت.

13) خضير عباس عطوان، البعد السياسي في العلاقات العراقية الروسية، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020.

14) علي إسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 25، جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2019، ص325.

15) خطاب عمران صالح واسحق يوسف حمدان، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004 – 2015، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37،

16) سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة، مظاهر وأشكال انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، جامعة بغداد، 2003.

17) رضا عبدالجبار الشمري، حرب اسعار النفط واثرها في الاقتصاد الريعي – العراق أنموذجاً –، مجلة القادسية للعلوم الأسانية، المجلد العشرون، العدد 2، جامعة القادسية، 2017.

18) محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

19) بيكا واستر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة RAND، بحث منشور، كاليفورنيا، 2019.

20) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى، جيوبلوتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الاوسط، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2019.

21) جيمس سادلان وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة RAND، بحث منشور، كاليفورنيا، 2017.

22) سوزي رشاد، آمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد14، العدد الثالث عشر، جامعة بنى سويف، 2022.

23) غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط الأسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز بروكنجز الدوحة، بحث منشور، قطر، 2015.

24) Ridder. D.M. the Geopolitics of Mineral Re Sources for Renewable Energy، Technologies، Institute for Advanced Study and Jacobs university Bremen Germany، (2013).

25) عبد المنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989.

26) كريم سالم حسين الغالبي، استثمار الغاز الطبيعي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.

27) علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية _ الروسية (1991 – 2011)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

28) عبدالجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2011.

29) بلال طلال حمد الجوادي، السياسية الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة النهرين، 2016.

30) أسامة مرتضى باقر وفاطمة محمد رضا، العلاقات الروسية العراقية ما بعد حقبة صدام وانعكاساتها على المنطقة، ط1، مركز العراق للدراسات، 2014.

31) فاطمة حسين فاضل المفرجي، تطوير العلاقات الروسية _ العراقية للمدة (2011 – 2019)، مجلة العلوم السياسية، العدد 62، 2021.

32) عبدالجبار أسماعيل أبراهيم، مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية التعاون والصراع، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 3، جامعة احمد دراية، الجزائر، 2018.

33) روسيا تضغط لأحياء مشروع انبوب النفط العراقي الى سوريا، سكاي نيوز عربية، متاح على الرابط التالي: https//www.s ،y news sarabia. com

34) ضياء حسون، هل تستطيع روسيا إعادة إحياء انبوب النفط العراقي السوري، سوبتينك عربي.

35) سالم عبد الحسن رسن وحيدر خزعل علي مهدي، الربط الكهربائي الدولي وأهميته بالنسبة للعراق، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد 28، جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2021.

36) أمثال طالب فرج وعلاء محسن شنشول، خطوط الطاقة الكهربائية ودورها في توزيع ونقل التيار الكهربائي عبر الشبكة الوطنية في محافظة بغداد، مجلة الآداب، العدد 135، جامعة بغداد، 2020.

37) علي عبد الكاظم دعدوش، الطاقة المتجددة بين محدودية الاستعمال ومعالجة ازمة الكهرباء في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الأدارية، المجلد 26، العدد 122، جامعة بغداد، 2020.